

الوقاية من الأوبئة الحيوانية ومكافحتها على المستوى العالمي

تحليل إقتصادي للوضع

استعراض مختلف السيناريوهات للمقارنة بين تكاليف الوقاية من الأمراض الحيوانية

مقابل الخسائر الناتجة عن التفشيات المرضية

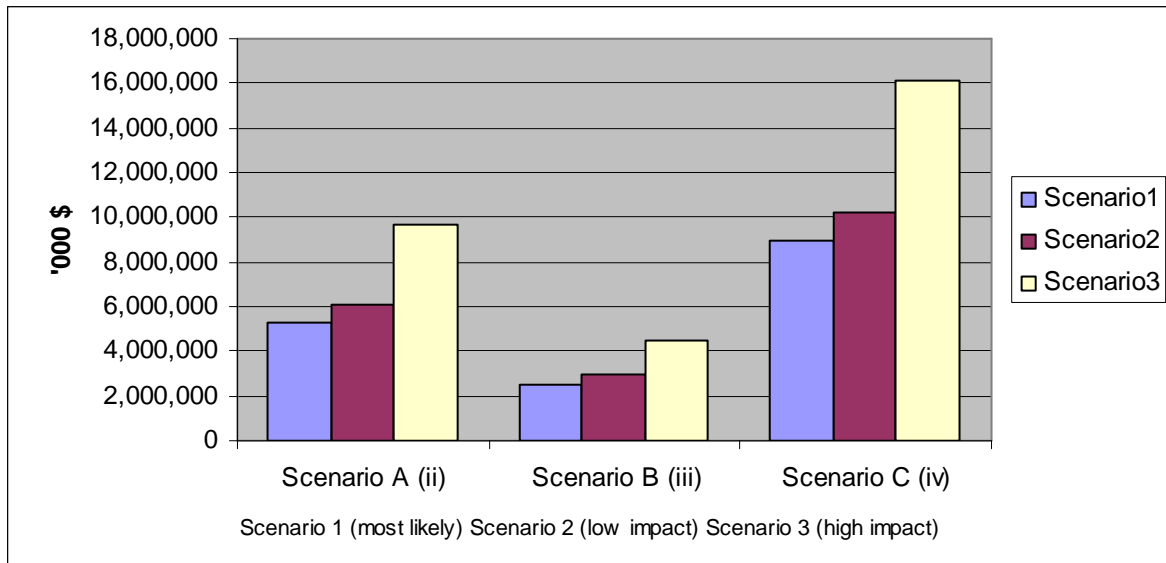
تقدم هذه الدراسة فكرة عامة عن تكاليف أعمال الوقاية على المستوى العالمي بالمقارنة مع كلفة تفشي مرض أنفلونزا الطيور. وقد تم التوصل إلى ذلك عن طريق وضع آلية خاصة بالتحليل تضم مبادئ عامة وسيناريوهات وتوقعات بالنسبة لأهم العناصر الثابتة تستنتج منها تفاصيل الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن أحد التفشيات المرضية المفترضة. يوضع لكل بلد على عدة مستويات عدد من السيناريوهات للخسائر منها: "السيناريو الأكثر احتمالاً" والسيناريو "القليل الخسائر" وسيناريو "الخسائر الفادحة". وتختلف السيناريوهات عن بعضها بالنسبة لطول مدة التأثيرات الضارة للوباء وكثافة انتشار المرض في البلدان المعنية. ويتم وضع السيناريوهات للمستوى العالمي على أساس الانتشار الجغرافي للمرض في العالم، منها سيناريو أول Scenario A للبلدان الموبوءة بالفيروس H5N1 لإنفلونزا الطيور، والسيناريو الثاني Scenario B للبلدان الموبوءة وغير الموبوءة لكن مهددة بالوباء في الوقت الراهن؛ والسيناريو الثالث Scenario C موضوع لجميع البلدان الأعضاء في الـ OIE، النامية منها والمتوسطة النمو.

تتضمن اللوحة الأولى معدلات الدخل ذات الصلة بالتكاليف والخسائر المباشرة وفقاً للسيناريوهات المختلفة. ويميل السيناريو الأول والثاني إلى إظهار نتائج متشابهة جداً مما يشير إلى العدد المحدود للبلدان في السيناريو الثاني استناداً إلى وضع التفشيات الوبائية لأنفلونزا الطيور في أنحاء العالم. وفي حال تغير هذا الوضع واتجاهه نحو توسع جغرافي أكبر للمرض سوف تميل الأضرار لتصبح أقرب إلى الأرقام المرتفعة الواردة في السيناريو الثالث. لذلك فمجموع التكاليف والخسائر المباشرة (دون احتساب الخسائر اللاحقة النازلة بالمزارع) في السيناريو الأول والثاني تقدر بـ 5,3 مليار دولار و 6,1 مليار تبعاً (على أساس سنوي)، لكنها يمكن أن تبلغ 9,7 مليار دولار إذا قدر للمرض أن ينتشر في البلدان النامية. وإذا ما أضفنا إليها الخسائر المترتبة على ذلك في المزارع فيمكن أن ترتفع الخسائر المباشرة إلى 11,7 مليار دولار و 13,5 مليار دولار تبعاً للسيناريو A الأول والثاني B. وربما تابعت ارتفاعها لتبلغ 21,3 مليار دولار إذا استطاع المرض أن يوسع انتشاره ليبلغ الخطوط المفترضة في السيناريو الثالث.

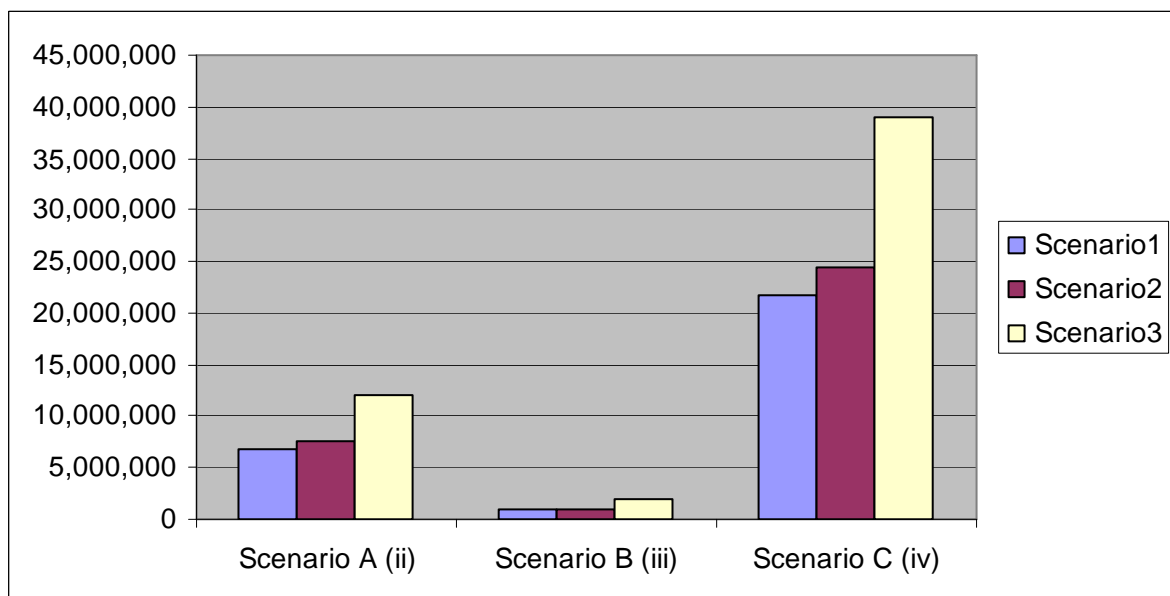
الثلاث لوحات الأولى: الخسائر المباشرة الإجمالية المقدرة وفقاً لمختلف السيناريوهات لتفشي إنفلونزا الطيور شديد الضراوة

HPAI (i)

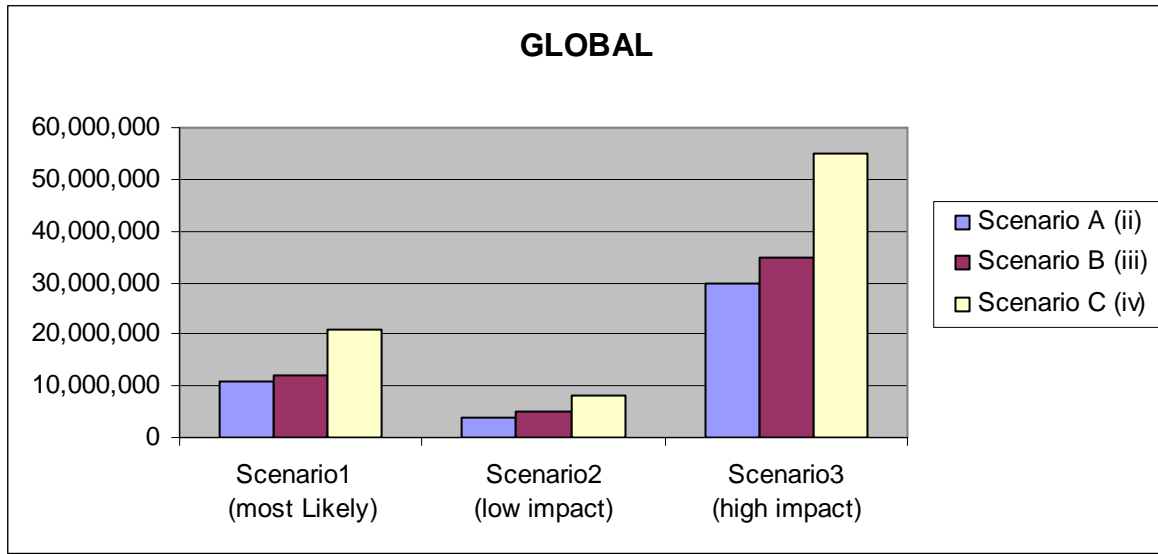
لوحه 1: التكاليف/ الخسائر النازلة بالانتاج المباشر على المستوى العالمي (سنوياً)



لوحه 2: الخسائر اللاحقة والنازلة في المزارع على المستوى العالمي (سنوياً).



لوحة 3: الخسائر المباشرة النازلة في المزارع على المستوى العالمي (سنوياً).



ملاحظات:

- * تتضمن الخسائر المتعلقة بقيمة الحيوانات وتكاليف الإطلاف/ التخلص من الجثث ومكافحة المرض.
- ** يتضمن السيناريو الأول البلدان التالية: كمبوديا، الصين، أندونيسيا، لاوس، تايلند، فييتنام، كوريا الجنوبية، منغوليا، كازاخستان، روسيا، تركيا، رومانيا، نيجيريا، النيجر، مصر.
- *** يتضمن السيناريو الثاني بلدان السيناريو الأول زائد: شمال كوريا، ماليزيا، بروناي، ميانمار، سنغافورة، الفلبين، بنغلادش، بهوتان، الهند، نيبال، سريلنكا.
- **** يبرز السيناريو الثالث جميع البلدان النامية والمتوسطة النمو من البلدان الأعضاء في الـ OIE (المجموع 132 بلداً).

" OIE Dell Global costs analysis.xls", Agra CEAS Consulting.

مصدر المعلومات

تم تقدير مختلف التكاليف في حال حدوث تفشٍ واسع لإنفلونزا الطيور على درجات ثلاث من النتائج كما هي واردة في السيناريوهات الثلاثة «الأكثر واقعية» و«القليل الخسائر» و«ذات الخسائر الفادحة». والقيمة المقدرة للخسائر غير المباشرة في «السيناريو الأكثر واقعية» محتسبة على أساس سنوي وأرقام إجمالية (أي بالنسبة لطول مدة الخسائر الناتجة عن تفشي الوباء). وفي "السيناريو الأكثر واقعية" تقدر الخسائر الأولية بـ 5,3 مليار دولار التي تمثل خسائر الأسواق المحلية في قطاع الدواجن، تتبعها خسائر أخرى تقدر بـ 3,8 مليار دولار تمثل خسائر الأسواق من قيمة الصادرات السنوية. وإذا اعتبرنا أن الخسائر تستمر لمدة عامين كما هو الحال في السيناريو «الأكثر واقعية» والمرتكز على توجهات الأسواق فتكون مجمل الخسائر اللاحقة

بالأسواق الداخلية والخارجية لتصدير الدواجن ما قيمته ضعف الأرقام السابقة أعلاه (10,6 مليار دولار و 7,5 مليار دولار تبعاً).

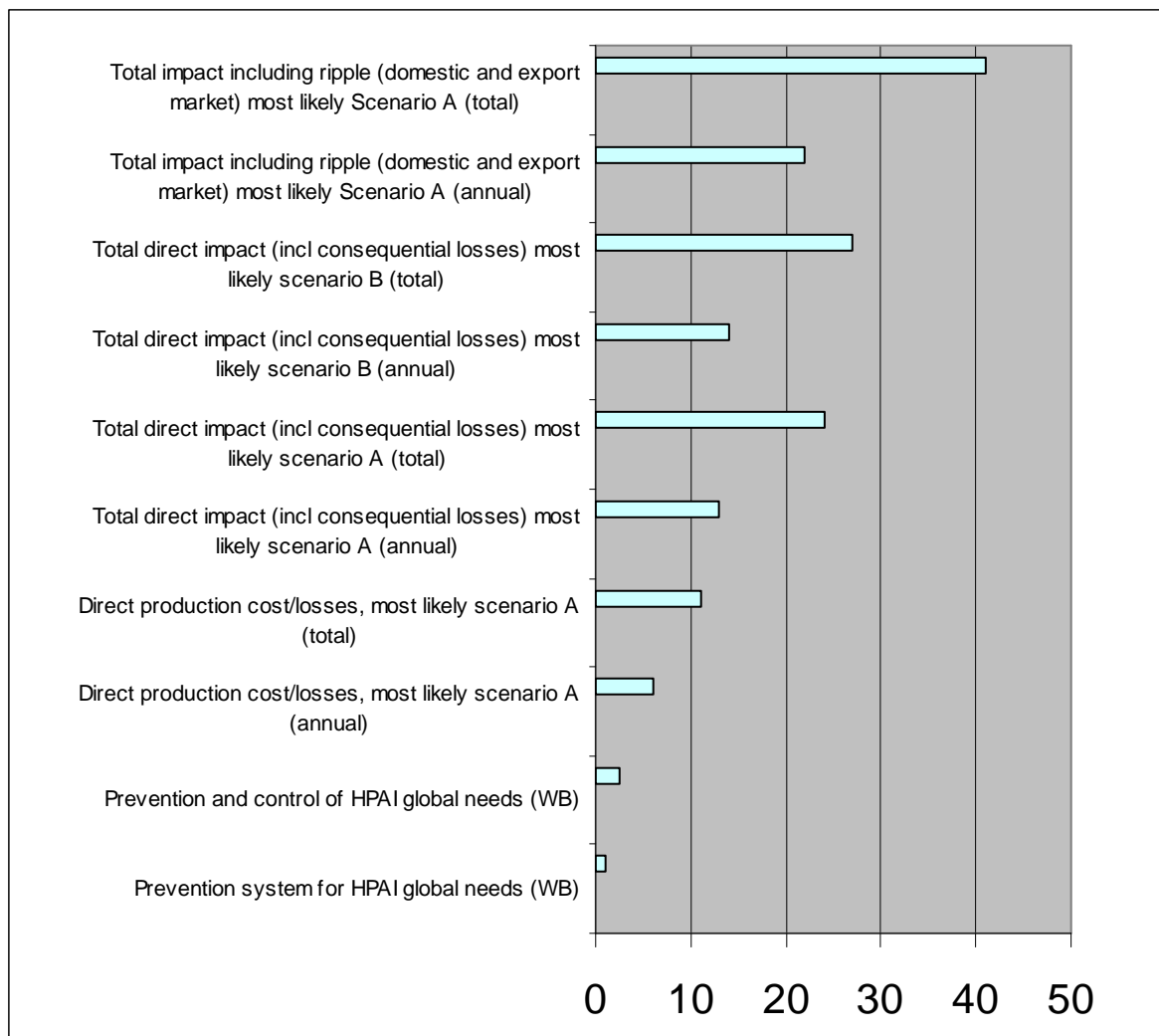
يبين البحث أيضاً التكاليف الباهظة التي تتكبدها السياحة والمجتمع بكامله (بسبب التفشي العالمي للمرض في الإنسان) بالإضافة إلى الخسائر الأولية المباشرة. وفي حال حدوث خسائر لقطاع السياحة يمكن تقديرها بـ 2 و31 مليار دولار تصل إلى 72 مليار دولار سنوياً في «السيناريو الأكثر واقعية». ويمكن مضاعفة هذا المبلغ إذا دامت الخسائر لمدة سنتين (أي 144 مليار دولار). وفي حال انتشار عالمي للوباء في الإنسان تصبح الخسائر متنوعة وتتضاعف عدة مرات وفقاً لحدة التفشيات المرضية لتبلغ 2,311 مليار دولار (بنسبة 15% في بدء الأزمة) وتصل إلى 2,711 مليار دولار (بنسبة 35% في بدء الأزمة) سنوياً. ويمكن القول إن هذه الخسائر تمثل الحد الأدنى للنتائج المرتقبة دون احتساب بعض أنواع الخسائر غير المباشرة التي لم يتم حصرها على المستوى العالمي. وتضم التقديرات الأخيرة النزيف المستمر الذي يصيب جميع قطاعات الدواجن (تجارة المواد الأولية والمواد الغذائية وتوزيعها وأسواق الجملة والتوظيفات في قطاع الدواجن إلخ... والخسائر النازلة في بقية القطاعات (قطاع الخدمات مثلاً) وخسائر تصيب المجتمع كافة (الانعكاسات البيئية الضارة مثلاً).

تهدف هذه الدراسة لإيجاد آلية طيعة لتقدير الخسائر أكثر من احصائها فحسب. وهذا يعني أن المبادئ الأساسية والافتراضات والسيناريوهات قابلة للتطوير والتعديل في أي وقت عند استكمال البحث والحصول على تقديرات الخسائر المترتبة على انتشار المرض. وتسمح هذه الآلية بالقيام بمقاربة مرنة تظهر حجم مختلف الخسائر المباشرة وغير المباشرة يطلع المحلل منها بتوجيهات تتخذ أصحاب القرار في هذا المجال. وتجدر الملاحظة أن الآلية التي يعرضها هذا البحث قد وضعت خصيصاً لمعالجة أزمة إنفلونزا الطيور لكنها تصلح أيضاً لحالات أخرى من أجل معالجة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومن بينها الحمى القلاعية.

إذا ما قارنا بين كلفة الوقاية والجهوزية لوقف تفشي إنفلونزا الطيور على مستوى العالم، نستنتج أن آخر التقديرات لاحتياجات الوقاية والمكافحة العملية لإنفلونزا الطيور تشير إلى ضرورة تأمين مبلغ 2,27 مليار دولار للثلاث سنوات المقبلة. ولا تحتاج أعمال الوقاية والجهوزية إلا مبلغ مليار دولار فقط.

نرى مقابل ذلك أن كلفة مكافحة تفشيات المرض وفقاً للسيناريو "الأكثر احتمالاً" في البلدان الموبوءة فقط تقدر بـ 5,43 مليار دولار سنوياً بشكل تكاليف إنتاج وخسائر (دون الخسائر الناتجة لاحقاً) (اللوحة الثانية). وإذا ما أضفنا إليها الخسائر اللاحقة بالمزارع فيكون مجموع الخسائر المباشرة 11,75 مليار دولار سنوياً. كما يفترض أن تستمر الانعكاسات الضارة لمدة سنتين (وفقاً للسيناريو الأكثر واقعية) وأن ترتفع الخسائر الاجمالية المباشرة إلى 10,7 مليار دولار دون احتساب الخسائر اللاحقة بعدها بالمزارع إذ يصبح عندها مجموع الخسائر 23,5 مليار دولار. وإذا انتقلنا إلى السيناريو الثاني والثالث ترتفع الخسائر إلى 12,3 مليار و26,9 مليار دولار على التوالي في السيناريو الثاني و19,4 مليار و42,7 مليار على التوالي (السيناريو الثالث). وقبل أن نصل للخسائر غير المباشرة نجد أن المكاسب التي تعطيها الوقاية بعد التطوير تقدر بأضعاف قيمة التكاليف والخسائر التي يمكن أن تسببها التفشيات المرضية.

لوحة 4: تكاليف الوقاية مقابل خسائر تفشي انفلونزا الطيور والمقارنة بين السيناريوهات المختلفة
(التكاليف بمليارات الدولارات)



إيضاح للخسائر الواردة على يسار اللوحة أعلاه

Total impact including ripple (domestic and export market) most likely Scenario A (total)	1- الخسائر الإجمالية مع الخسائر على المدى الطويل (الأسواق الداخلية والتصدير)/السيناريو الأكثر احتمالاً/ فئة أ/إجمالي.
Total impact including ripple (domestic and export market) most likely Scenario A (annual)	2- الخسائر الإجمالية مع الخسائر على المدى الطويل (الأسواق الداخلية والتصدير)/السيناريو الأكثر احتمالاً / فئة أ/سنة.
Total direct impact (incl consequential losses) most likely scenario B (total)	3- الخسائر الاجمالية المباشرة (مع الخسائر اللاحقة) السيناريو الأكثر احتمالاً / فئة ب/ إجمالي.
Total direct impact (incl consequential losses) most likely scenario B (annual)	4- الخسائر الاجمالية المباشرة (مع الخسائر اللاحقة) السيناريو الأكثر احتمالاً / فئة ب/ سنة.
Total direct impact (incl consequential losses) most likely scenario A (total)	5- الخسائر الاجمالية المباشرة (مع الخسائر اللاحقة) السيناريو الأكثر احتمالاً / فئة أ/ إجمالي.
Total direct impact (incl consequential losses) most likely scenario A (annual)	6- الخسائر الاجمالية المباشرة (مع الخسائر اللاحقة) السيناريو الأكثر احتمالاً / فئة أ/ سنة.
Direct production cost/losses, most likely scenario A (total)	7- تكاليف الانتاج/ الخسائر المباشرة في السيناريو الأكثر احتمالاً / فئة أ/ إجمالي.
Direct production cost/losses, most likely scenario A (annual)	8- تكاليف الانتاج/ الخسائر المباشرة في السيناريو الأكثر احتمالاً / فئة أ/ سنة.
Prevention and control of HPAI global needs (VWB)	9- الأموال اللازمة للوقاية والمكافحة على المستوى العالمي (البنك الدولي).
Prevention system for HPAI global needs (VWB)	10- تكاليف نظام المكافحة لانفلونزا الطيور: الأموال اللازمة على المستوى العالمي (البنك الدولي).

ملاحظات: الأموال اللازمة على المستوى العالمي من أجل مكافحة انفلونزا الطيور لمدة 3 سنوات،

- لا يتضمن الجدول اعلاه التكاليف المدفوعة تدريجياً والتي تمثل جزءاً هاماً من التكاليف الإجمالية لتدعيم قدرات السلطات البيطرية (بسبب نقص المعلومات).

- تكاليف التفشيات محتسبة هنا على أساس سنوي وإجمالي (والإجمالي يعني طوال مدة حدوث الأضرار المقدرة بستتين وفقاً للسيناريو الأكثر احتمالاً).

مصدر المعلومات: "OIE Dell global costs Analysis, xls", Agra CEAS Consulting

ينتهي التقرير بالإشارة إلى صعوبة التنبؤ بجدّة المخاطر التي تمثلها الأمراض الحيوانية العابرة للحدود GF-TADs بالإضافة للمشكلات الجانبية التي تظهر وفقاً لطبيعة المرض. فمرض إنفلونزا الطيور مثلاً بما له من نتائج على الصحة العامة يتسبب بأزمات غير واردة بالنسبة للحمى القلاعية التي لها انعكاسات تقتصر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الاقتصادية. لكن المرضين لديهما القدرة على التسبب بنتائج خطيرة ومدمرة تزيد في شدة الفقر وتهدد بمستوى الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية/ الاستقرار في البلدان النامية والمتوسطة النمو.

بالإضافة إلى ذلك يسبب الوضع الحالي للسلطات البيطرية ومستوى جهوزيتها في البلدان النامية/المتوسطة النمو مشكلة حقيقية بالنسبة لأعمال الوقاية والمكافحة للأمراض العابرة للحدود. وهذا ما تظهره لنا نتائج دراسة الحالات الخاصة والأبحاث العلمية حيث إن حالات الضعف ونقص الإمكانيات ندور حول أمر أساسي وهو نقص الأموال اللازمة و/أو ضعف الإدارة. فحالة التخلف الاقتصادي لهذه البلدان التي تناضل من أجل اللحاق بركب باقي العالم المتقدم تشير بوضوح إلى أن الأموال المخصصة للسلطات البيطرية محدودة ولا تعد من الأولويات بشكل مستمر. وفي أيامنا هذه ومع تزايد حركة العولمة نرى أن الارتباط أصبح وثيقاً أكثر من أي وقت مضى بين البلدان الغنية من جهة والنامية والمتوسطة النمو من جهة أخرى بحيث إن تأثير الأمراض العابرة للحدود وإجراءات المكافحة لا تترك أي بلد في عزلة عن البلدان الأخرى. وهذا ما يدعونا إلى إجراء المقاربة على المستوى العالمي في مكافحة الأمراض الحيوانية. ومن الواضح أن للسلطات البيطرية الدور الأهم لتقديم الخدمات للعالم أجمع.

توصيات لوضع أهم المبادئ العملية من أجل إنشاء صندوق لرد عالمي سريع

على تفشي الأوبئة الحيوانية

أولاً: مبادئ عامة

1-الموجبات

إن إنشاء صندوق للرد العالمي السريع على تفشي الأمراض الحيوانية GERFAE هو امر هام من أجل تنفيذ برنامج عالمي فعال لمعالجة مخاطر الأوبئة الحيوانية. ويستطيع هذا المشروع أن يحدد البلدان المرشحة لتلقي التمويل المباشر من أجل رد سريع على تفشيات أمراض المواشي والدواجن. وسوف يتم تحديد معالم مشروع الرد العالمي السريع وفقاً لمجموعة من المبادئ التوجيهية التي أتت نتيجة لمراجعة شروط مشروع إنشاء الصندوق ومناقشات OIE وغيرها من المنظمات والأطراف المعنية بالإضافة إلى تحليل لأفضل مشاريع تم تنفيذها لمشاريع كهذه.

تتضمن المبادئ التوجيهية لمشروع الرد العالمي السريع على تفشي الأمراض الحيوانية والبشر حيوانية النقاط التالية:
أولاً: سوف يشجع الصندوق على القيام برد سريع وحاسم لمكافحة أمراض الحيوانات الداجنة والتعويض على أصحاب المزارع. وسوف يساعد الصندوق في التشجيع على اكتساب مستوى عالٍ من الجهوزية في حال ظهور تفشس وبائي للأمراض الحيوانية واتخاذ اجراءات للمكافحة تتصف بالتنسيق والسرعة والبساطة عند التنفيذ.

ثانياً: سوف يعمل الصندوق بشكل جهاز مالي لا بشكل مؤسسة تنفيذية: فقد أنشئ الصندوق للتمويل الطارئ لأعمال مكافحة والتعويض على أصحاب مزارع المواشي والدواجن وفقاً لخطة موضوعة سلفاً للرد السريع. وسوف يأخذ الدعم المالي المقدم من قبل الصندوق بعين الاعتبار أن المبالغ المقدمة للرد السريع على تفشسٍ مرضي ما يجب أن تأتي قدر الإمكان من مصادر محلية وأخرى موجودة فعلياً ذات التمويل الثنائي أو متعدد المصادر.

ثالثاً: سوف يؤمن الصندوق إدارة أفضل وأكثر فعالية لنشاطات الحد من مخاطر الأمراض الحيوانية على المستوى العالمي: وسوف يوفر صندوق الرد العالمي السريع موارد مالية لتأمين الاحتياجات وسد الثغرات حيث تكون الحاجة إليهما شديدة وحيث تكون الفوائد الناجمة عن الإجراءات المتخذة كثيرة. وسوف يساعد الصندوق في وضع إجراءات تخفض من التكاليف والخسائر الناتجة عن التفشيات الوبائية مع مرور الزمن مع الأخذ بعين الاعتبار كلفة تنفيذ هذه الاجراءات.

رابعاً: سوف يركز الصندوق على الأمراض التي تهدد مصالح المجتمع العالمي. وإن الجهود العالمية المبذولة لمعالجة المخاطر الناتجة عن انتشار أحد الأمراض تتوقف على الانعكاسات المحتملة لتفشي المرض على الصحة العامة والصحة الحيوانية و/أو الاقتصاد الوطني. لذلك سوف يركز الصندوق العالمي للرد السريع على أمراض حيوانات التربية التي تهدد مصالح الشعوب في العالم، أي الأمراض البشر حيوانية كإنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض العابرة للحدود.

خامساً: سوف يقدم الصندوق الحوافز للوقاية والإبلاغ الوبائي السريع. وهذه الحوافز مخصصة لتشجيع التدخل من أجل الحد من الأخطار من قبل جميع الأطراف المعنية بما فيها الحكومات على المستوى الوطني والمحلي وكذلك العاملين في قطاع الانتاج الحيواني.

سادساً: سوف يساعد الصندوق البلدان الموبوءة في امتلاك وسائل الرد السريع على التفشيات المرضية بواسطة الدعم المالي المقدم لها.

سابعاً: سوف يشجع الصندوق على تقاسم المسؤوليات والتكاليف إلى أبعد حد ممكن إذ يتوجب على عملية تمويل الرد السريع أن تقدم المساعدات إلى كل طرف معني وفقاً للمسؤوليات العائدة له. كما يجب تقاسم تكاليف مكافحة الأوبئة

واستئصالها والحفاظ على الجهوزية قدر الإمكان آخذين بعين الاعتبار الأوجه الاجتماعية، أي القدرة على العطاء ونتائجها الاجتماعية

استناداً لما ورد سابقاً نورد التوصية رقم 1:

التوصية رقم 1

يعتبر إنشاء صندوق الطوارئ للرد العالمي على تفشي الأوبئة الحيوانية والأمراض البشرية حيوانية عنصر حيوي من أجل

وضع مشروع عالمي للمعالجة الفعالة لمخاطر الأمراض الحيوانية. ويجب أن يعمل الصندوق وفقاً للمبادئ التوجيهية

التالية:

- التشجيع على القيام برد سريع وفعال في مكافحة الأوبئة الحيوانية بما فيها عملية التعويض على اصحاب القطعان؛
- أن يعمل الصندوق كجهاز اقتصادي لا كمؤسسة منفذة للمشروع؛
- أن يساهم الصندوق في وضع الأسس الإدارية لمعالجة مخاطر الأمراض الحيوانية على المستوى العالمي؛
- أن يهتم الصندوق خاصة على الأمراض التي تهدد مصالح المجتمع العالمي كافة؛
- أن يوفر الصندوق الحوافز للوقاية من الأمراض والإبلاغ الوبائي المبكر؛
- أن يحافظ صندوق الطوارئ على امتلاك البلدان الموبوءة لأجهزتها الخاصة بالرد في الحالات الطارئة على تفشي الأوبئة.
- أن يشجع الصندوق على تقاسم المسؤوليات والتكاليف قدر المستطاع.

الهدف الأساسي والأهداف الأخرى لصندوق الطوارئ:

الهدف الأساسي من إنشاء صندوق الطوارئ للرد العالمي هو مساعدة البلدان المستفيدة في القيام برد سريع من أجل مكافحة الأوبئة الحيوانية و/أو استئصالها في حال عدم توفر الموارد المالية الكافية من مصادر مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف. أحد أهداف نشاطات الصندوق توفير التمويل اللازم في حينه للرد الطارئ والمنسق والفعال والسريع على تفشيات الأمراض الحيوانية. والمستفيد من التمويل هي الدول النامية والمتوسطة النمو التي تفتقر للموارد المحلية والقدرة اللازمة لمكافحة التفشيات المرضية. لذلك نرى أن للصندوق أهداف محددة هي التالية:

أ- السيطرة على تفشيات الأوبئة الحيوانية أو استئصالها من قبل البلدان المستفيدة من الصندوق،

ب- وضع تخطيط أفضل للجهوزية في الحالات الطارئة من أجل التصدي لأمراض حيوانات التربية.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف مبدئياً بواسطة مقاربتين مختلفتين:

• المقاربة الأولى: توفير الدعم المالي للرد الطارئ والتخطيط له.

سوف يقدم برنامج صندوق الطوارئ الدعم المالي للبلدان المستفيدة في حال تفشي وباء حيواني في القطعان للقيام برد طارئ وسريع . اما توفير الدعم المالي للتخطيط من أجل رد سريع قبل حدوث التفشيات مرضية.

• المقاربة الثانية: توفير الدعم المالي للرد في الحالات الطارئة فقط

يقدم برنامج صندوق الطوارئ الدعم المالي للبلدان المستفيدة في حال حدوث تفشي لأحد الأوبئة الحيوانية من أجل القيام برد سريع وطارئ فحسب. أما توفير الدعم المالي على المستوى العالمي لوضع الخطط من أجل الرد السريع فسوف يتم عن طريق مصادر/آليات أخرى.

سوف تتم مناقشة المقاربتين في الفقرات التالية. وهناك مقاربات أخرى لن تتم دراستها وهي التالية:

• توفير الدعم للرد الطارئ فقط وإعطاء المساعدات المالية دون وجود مخططات مسبقة للجهوزية في الحالات الطارئة. وسوف تناقش أسباب الحاجة إلى الربط بين الجهوزية للطوارئ والرد الطارئ في الفقرة 1-4-1-6.

• توفير الدعم المالي أيضاً لتنفيذ إجراءات الوقاية والعودة إلى الوضع الطبيعي، والسبب أن هذه الاجراءات تقع خارج مجال هذه الدراسة.

من المحتمل ألا تكفي ميزانية مشروع الرد السريع لتغطية مكافحة جميع التفشيات المرضية للبلدان النامية والمتوسطة النمو التي تفتقر للموارد والقدرات الفنية. لذلك وضعت المعايير اللازمة للمقارنتين الأولى والثانية من أجل الاستفادة من الدعم المالي. وتساعد هذه المعايير في المعرفة المبديئة لشروط الاستفادة من المشروع بالنسبة لتفشي مرض ما والإجراءات/النشاطات التيسر يقوم بها البلد المرشح للاستفادة. هذه أمور يتم بحثها في الفقرات اللاحقة؛ ومن نافل القول أنه حتى في حال الاستجابة لجميع الشروط المتعلقة بإجراءات محددة فإن ضعف الميزانية تجعل من اعطاء المساعدات لمشروع الرد السريع من الأمور الصعبة التي يمكن تسهيلها عن طريق اتخاذ قرار شفاف وبنية إدارية حكيمة.

اختيار الأمراض للمكافحة:

يجب أن يركز صندوق الطوارئ للمكافحة العالمية بالتوافق مع المبادئ التوجيهية على اختيار الأمراض الحيوانية التي تشكل تهديداً لمصالح الشعوب كافة. ويتوقف ذلك على الأضرار المحتملة للأمراض التي تطل الصحة العامة والصحة الحيوانية والاقتصاد على نطاق أوسع. وتطبيقاً لهذا المبدأ يجب تصنيف الأمراض بالنسبة للأهداف والشروط الشفافة التي تعتبر صالحة لتصنيف الأمراض على المستوى العالمي وهي:

- تأثير المرض على الصحة العامة.
- الحاجة إلى تنسيق عالمي للنشاطات.
- صفة المرض ذات المخاطر الظاهرة حديثاً.

إن المرض ذات الأضرار الاجتماعية هو المرض الذي يسبب تفشيات من المحتمل أن يكون لمكافحتها انعكاسات ضارة بالمصلحة العامة. وأهم العوامل المرضية التي تتوقف عليها الأضرار هي التالية:

1- **شدة العدوى:** كلما كانت العدوى شديدة كانت الأضرار الاقتصادية الناتجة عنها كبيرة بوجه عام. فمرض الحمى القلاعي شديد العدوى وهو أفضل مثل على ذلك. فالفيروس القلاعي يمكن أن ينقله الهواء أو التربة أو الحيوانات أو المعدات؛ كما يمكن أن يعيش طويلاً في اللحوم ومشتقات الحليب غير المبسترة.

2- **التأثير على الصحة العامة:** إن الفوائد الجماعية الناجمة عن مكافحة الأمراض تتوقف على مدى الأضرار التي تصيب الصحة العامة أو لا تصيبها. والمرض الذي يهدد الصحة العامة تنتج عن الوقاية منه والمكافحة والحصر فوائدها المجتمع المدني. وأفضل مثال على ذلك مرض أنفلونزا الطيور، ذلك المرض المعدي الذي يمكن أن يتحول إلى جائحة عالمية تصيب الإنسان.

3- **عوامل أخرى:** هناك أمراض أخرى مختلفة الأوصاف يمكن أن تنزل الأضرار بالصحة الحيوانية وراحة الحيوان والأمن الغذائي والاقتصاد بوجه عام. فإذا كان المرض واجب الإبلاغ وفقاً لقوانين الـ OIE فإن تفشيه يمكن أن يتسبب بأضرار بالغة لتجارة الحيوانات ومنتجاتها مع ما يصاحبها من خسائر اقتصادية.

من هنا نرى أن مكافحة التفشيات الوبائية الحيوانية تحتاج إلى تدخل المجتمع المدني الذي هو - وفقاً للمبادئ التوجيهية- يحتاج إلى دعم مالي عند الحد الأدنى المناسب. حتى أن التفشيات المرضية تختلف في توسعها الجغرافي وفقاً للصفات الوبائية للمرض. لذلك يجب أن تقوم المؤسسات الأفضل تجهيزاً بأعمال الوقاية والمكافحة بتنسيق كامل لتغطية جميع المساحات التي من المحتمل أن يطالها التفشي المرضي. وربما اقتصر الأضرار الناجمة عن تفشيات بعض الأمراض على الاقتصاد عامة و/أو الصحة العامة بشكل محدود ضمن منطقة ما. لكن تفشيات أمراض أخرى يمكن أن يكون لها تأثير عالمي على الصحة العامة و/أو الاقتصاد، أو أن صفات وبائية أخرى تتطلب تنسيق الجهود عالمياً لمكافحة مرض معين. وهذا يقودنا في النهاية إلى تصنيف للأمراض كالتالي: منها ما "يحتاج إلى تنسيق الجهود على المستوى العالمي" ومنها "لا تحتاج إلى تنسيق للجهود على المستوى العالمي. وهذا ينطبق على الأمراض ذات الأضرار الاجتماعية.

إذا جمعنا بين الشرطين اللازمين لتصنيف المرض بأنه "ذات ضرر اجتماعي" أو لا والحاجة إلى الجهود المنسقة عالمياً فإننا نعود إلى نفس التعريف المعطى للأمراض الحيوانية العابرة للحدود TADS. وهذه الأمراض هي الضارة بالاقتصاد والتجارة و/أو الأمن الغذائي بشكل هام والتي تطال عدداً كبيراً من البلدان؛ وهي الأمراض التي تستطيع تحقيق انتشار أوسع في بلدان أخرى لتتخذ الشكل الوبائي؛ وهي التي تحتاج إجراءات مكافحتها وإدارة عملياتها إلى تعاون بين العديد من الدول. ومن أفضل الأمثلة على الأمراض العابرة للحدود التالية:

- الحمى القلاعية
- طاعون الأبقار
- ذات الرئة والجنب الساري في الأبقار
- جنون البقر

- حمى الوادي المتصدع
- طاعون المجترات الصغيرة
- طاعون الخنازير المعروف
- طاعون الخنازير الإفريقي
- مرض نيوكاسل
- انفلونزا الطيور.

إن الفرق بين معايير تصنيف الأمراض وتعريف الأمراض العابرة للحدود TADS هو الفرق بين الانتشار الإقليمي للأمراض مقابل انتشارها العالمي. فالأمراض العابرة للحدود تتطلب تعاون بلدان عدة وهذا كافٍ في بعض الأحيان بينما إذا نظرنا للمعايير أعلاه (وفقاً للمبدأ التوجيهي الرابع) نرى أن هذه الأمراض هي الوحيدة المعنية بالمكافحة ضمن إطار عمل الصندوق العالمي للرد السريع حيث يحتاج الأمر إلى رد عالمي منسق. حتى أنه في بعض الأحيان نجد أن الأمراض التي تقتصر تأثيراتها على المستوى الإقليمي تحتاج إلى اهتمام عالمي في حال وجود نقص في المال اللازم لإجراءات الرد السريع عند وجود مؤشرات واضحة أن هناك مخاطر تهدد العالم بأسره إذا لم يتم اتخاذ إجراءات المكافحة اللازمة على المستوى الإقليمي. وهناك معيار آخر لتصنيف الأمراض وهو السؤال ما إذا كان المرض حديث الظهور أولاً. ويعرّف الدستور الصحي لحيوانات اليايسة المرض الحديث الظهور أنه انتشار جديد لفيروس مرضي تولد نتيجة لتطور، أو تعديل طراً على مسبب مرضي موجود أصلاً، أو مرض ينتشر في مناطق جديدة أو قطعان جديدة، أو مسبب مرض سابق الوجود دون تشخيص، أو مرض تم تشخيصه للمرة الأولى وله انعكاسات خطيرة على الحيوان أو الصحة العامة.

إن العديد من الأمراض التي ولدت في العقود الأخيرة مخاوف صحية كبيرة في كل دول العالم كجئون البقر والسارز وإنفلوانزا الطيور كان مصدرها الأمراض الحيوانية التي لقيت بالأمر الظاهرة حديثاً في حينها. استناداً إلى معايير التصنيف الواردة أعلاه من الممكن أن يكون لصندوق الرد العالمي السريع قنوات عدة يجب دعمها من أجل الرد السريع الطارئ على التفشيات الناتجة من الأمراض التالية وفقاً للأولويات:

الفئة الأولى: الأوبئة ذات الأولوية القصوى: أمراض حيوانية ظاهرة حديثاً ذات علاقة وثيقة بالمجتمع المدني وتحتاج إلى تنسيق عالمي للجهود (أي جميع الأمراض التي تدخل ضمن نطاق شروط التصنيفات الثلاث أعلاه)؛

الفئة الثانية: الأوبئة ذات الأولوية بدرجة عالية: أمراض وبائية حيوانية أخرى ذات الأولوية الوثيقة الصلة بالمجتمع المدني والتي تحتاج إلى تنسيق عالمي للجهود (أي أمراض مختارة تدخل ضمن تعريف الفئة الأولى والثانية من التصنيفات الثلاث، ذات العلاقة بالصحة العامة والمحتاج لجهود عالمية). ويمكن أن نجد ضمن هذه الفئة أمراض مستوطنة معتبرة ذات أولوية؛

الفئة الثالثة: التي تحتاج لدعم استثنائي: هي الأمراض التي تلقى الدعم المالي القليل وذات التأثير الكبير بالمجتمع المدني والتي تحتاج إلى تنسيق للجهود الإقليمية وتصيب البلدان المحتاجة التي تفتقر للموارد المحلية اللازمة لها والقدرة على مكافحة التفشيات الوبائية، وحيث تظهر مؤشرات قوية على وجود مخاطر متوسعة عالمياً إذا لم تتخذ إجراءات لمكافحة المرض على المستوى الإقليمي (هي أمراض محددة تنطبق عليها شروط تصنيف الفئة الأولى وحسب، أي شرط إضرار بالمصلحة العامة للمجتمعات).

هناك أسباب لإعطاء أولويات ذات مستويات مختلفة لدعم مكافحة هذه الأمراض وهي التالية:

فئة أولى: لما كانت موارد صندوق الدعم محدودة وغير كافية لتلبية جميع الاحتياجات فإنه يوصي بتركيز الجهود على الحالات التي يكون فيها للدعم الأثر الأكبر لدى تدخل الصندوق العالمي للرد السريع. وهذا ينطبق على الأمراض الظاهرة حديثاً ذات الانعكاسات الخطيرة والتي تحتاج إلى جهود عالمية.

فئة ثانية: من غير المحتمل أن تتوفر لصندوق الرد العالمي السريع الأموال اللازمة لمكافحة العدد الكبير من الأمراض العابرة للحدود ذات الأضرار الاجتماعية الكبيرة والتي تحتاج لجهود منسقة على المستوى العالمي. كما أنه من غير المناسب التدخل فقط لمكافحة الأمراض الظاهرة حديثاً لأن الرد العالمي يمكن في بعض الأحيان أن يكون ضرورياً لبعض الأمراض كالحمى القلاعية المستوطنة في بعض المناطق لمنع حدوث خلل كبير في التجارة الدولية. لذلك على إدارة صندوق الرد العالمي السريع أن تحدد لائحة قصيرة بالأمراض الحيوانية ذات الأولوية المرشحة للمكافحة بواسطة دعم الصندوق المذكور وأن تدخل عليها التعديلات اللازمة دورياً.

فئة ثالثة: يجب ألاّ يتدخل صندوق الرد العالمي السريع في حال تفشي الأمراض المحتاجة إلى عمل منسق إقليمياً لأنه من الأفضل أن يتم التمويل إقليمياً من قبل الأطراف المعنية. لكن البلدان المتضررة ربما افتقرت للموارد المالية والقدرات اللازمة في الحالات الاستثنائية من أجل مكافحة التفشيات الوبائية. وربما ظهرت مؤشرات واضحة على وجود خطر يهدد العالم بأسره إذا لم يتم القيام بإجراءات مناسبة للمكافحة، بسبب الأضرار الاقتصادية الإقليمية المتوقعة وتهديد الاستقرار الاجتماعي. ويمكن في هذه الحالة أن يتدخل صندوق الرد السريع عند توفر الموارد اللازمة وصدور قرار إداري بهذا الصدد. هذا يقودنا إلى إصدار التوصية التالية بشأن إنشاء صندوق الرد العالمي السريع:

التوصية رقم 2

كيفية تعريف الأمراض المقترح مكافحتها بدعم مالي من صندوق الرد العالمي السريع في حال حدوث تفشي وبائي. يمكن تنظيم لائحة بهذه الأمراض على أساس المعايير التالية:

- الإضرار بالمصلحة العامة التي يسببها المرض؛
- الحاجة إلى رد عالمي منسق؛
- صفة ظهور المرض حديثاً

يمكن أن يكون لصندوق الرد العالمي السريع أبواب عدة للمساعدة في الرد السريع الطارئ على التفشيات المرضية وفقاً لتوفر الموارد المالية لمكافحة الأمراض وفقاً لتصنيف التالي:

- **فئة أولى:** أمراض حيوانية ظاهرة حديثاً ذات انعكاسات قوية على المصلحة العامة مع الحاجة إلى رد عالمي منسق؛
- **فئة ثانية:** أمراض حيوانية وبائية أخرى ذات الأولوية لها انعكاسات خطيرة على المصلحة العامة مع الحاجة رد عالمي منسق؛
- **فئة ثالثة:** أمراض لا تتوفر الأموال الكافية لمكافحتها وهي ذات الانعكاسات الخطيرة على المصلحة العامة مع الحاجة إلى رد إقليمي منسق، حيث تفتقر البلدان المعنية في المنطقة إلى الموارد المحلية المناسبة والقدرة على مكافحة التفشيات المرضية مع وجود مؤشرات واضحة لوجود احتمال حدوث إضرار على المستوى العالمي إذا تعذر اتخاذ إجراءات المكافحة المناسبة للمرض.

الإجراءات المقترحة لتلقي دعم الصندوق:

تتطلب الدورة الكاملة لمكافحة المرض أربع مراحل هي:

- 1- الوقاية والحد من الانتشار / الأضرار
- 2- الجهوزية للحالات الطارئة
- 3- الرد الطارئ
- 4- إنهاء حالة المرض

المراحل التي تتطلب دعم صندوق الرد العالمي السريع هي الثانية والثالثة، أي الجهوزية للحالات الطارئة والرد الطارئ. أمّا الدعم المالي العالمي للوقاية العامة وإجراءات إنهاء حالة المرض فلا يتناولها البحث لأنها تقع خارج مجال هذه الدراسة.

1- الجهوزية للحالات الطارئة:

إن الحاجة للربط بين دعم الصندوق من أجل إجراءات الرد السريع من جهة وإجراءات الجهوزية المنفذة في الحالات الطارئة من قبل البلدان المستفيدة تعود لاعتبارات تتعلق بتحقيق النتائج المطلوبة وفعالية الإجراءات المتخذة.

- **فعالية الإجراءات:** إن تحقيق أهداف المكافحة نتيجة للرد الطارئ يتوقف بقدر كبير على درجة الجهوزية على المستوى العملي قبل حدوث الحالة الطارئة للقيام برد سريع في الوقت المطلوب، كما تم التأكد عليه تقرير "تحالف تسونامي للتقييم Tsunami evaluation coalition" وكما شددت عليه دراسة حديثة للمنظمتين FAO/OIE حول تفشي ماغاريا لانفلوانزا الطيور في النيجر.

- **النتائج الإيجابية:** إن إجراءات الجهوزية بما فيها التخطيط للرد الطارئ يمكن أن تخفض خسائر تفشيات الأمراض الحيوانية. ومن ضمنها تكاليف إتلاف الحيوانات المصابة والتعويض على أصحابها والخسائر النازلة من جراء وقف الأعمال وخسائر أسواق التصدير. لذلك نعتبر أن مستوى الجهوزية للطوارئ والرد الطارئ تشكل معاً أحد أجزاء إجراءات مكافحة العالمية الفعالية للأمراض الحيوانية (المبدأ الثالث).
- من المفترض بالنسبة للتحليل أدناه أن الدعم المالي العالمي متوفر لإجراءات الجهوزية للطوارئ. ويأتي الدعم المالي من صندوق الرد العالمي السريع GERFAE (المقاربة الأولى) أو من مصادر عالمية أخرى (المقاربة الثانية).
- إن إجراءات الجهوزية الطارئة/النشاطات (المرحلة الثانية من دروه مكافحة المرض) تعني خاصة التخطيط للرد الطارئ والجهوزية المالية وتحضير البنية التحتية والتدريب.

الإطار الأول: أهم إجراءات الجهوزية للطوارئ (قبل حدوث التفشي).

التخطيط للرد الطارئ:

- التخطيط الاستراتيجي (مع الاستعداد لحدوث كارثة اجتماعية)
- وضع بروتوكولات للتعويض على المتضررين
- وضع بروتوكول لتحديد حالات التفشي المشبوهة
- التخطيط للحملات الإعلامية.

الجهوزية المالية:

- تحضير آلية للتعويض الشامل في البلد المعني
- إنشاء صناديق للطوارئ / تنظيم الميزانية

تحضير البنية التحتية

- تحضير البنية التحتية المخبرية للطوارئ
- غنشاء بنوك للقاحات عند الحاجة
- التجهيزات اللازمة لفرق التدخل الميداني
- إحصاء القطعان وتسجيلها مع تنظيم قاعدة للمعلومات

التدريب:

- تدريب الفرق الميدانية على إتلاف الحيوانات الموبوءة وتصريف الجثث والتطهير والتحصين.
- مناورات تدريبية

من أكبر مهمات صندوق الرد العالمي السريع التخطيط المناسب للرد الطارئ وذلك للأسباب التالية:

• التخطيط المالي وإدارة الأعمال:

إن التخطيط للرد الطارئ من قبل البلدان المستفيدة يساعد على التخطيط للقضايا المالية بطريقة أسهل وإدارة الأعمال والإشراف على صندوق الرد العالمي السريع لأن تكاليف الخطط الموضوعة مسبقاً والمسؤوليات يمكن تقديرها إلى حد ما. وهذا ما يسمح بوضع مبادئ أفضل لحدود التمويل لكل حالة طارئة عند اللزوم بالنظر إلى الموارد المالية الاجمالية المتوفرة للصندوق.

• الشفافية:

سوف يسمح التخطيط للرد الطارئ للبلدان المستفيدة أن تعمل بشفافية وتتجنب الارتباك بالنسبة لما يستطيع الصندوق تمويله أو عدم تمويله وبالنسبة لمسؤوليات الأطراف المعنية الأخرى في مرحلة الرد الطارئ. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تحقيق نجاح أكبر بكلفة أقل.

تشير هذه الحسابات إلى محاسن المقاربة الأولى التي سوف يقوم الصندوق أيضاً بتمويل شراكة للتخطيط للرد الطارئ مما سيسهل التجاوب بين البلدان المستفيدة والصندوق، وأن اجراءات الجهوزية للطوارئ غير التخطيط للرد الطارئ يجب ألا يمولها الصندوق لأن تقديم الدعم المالي لاجراءات وقائية أكثر شمولية يفقده التركيز على التخطيط اللازم لجهوزية الطوارئ. وأن تنفيذ اجراءات غير الجهوزية للطوارئ (المرتكرة على تخطيط للحالات الطارئة والمدعومة مالياً من صندوق الرد العالمي السريع على التفشيات المرضية) تحتاج إلى دعم مالي يأتيها من مصادر أخرى. ومن المرتقب أن تكون المنح الثنائية الأطراف مثلاً أكثر ملاءمة لدعم مشاريع محددة كتدعيم البنية التحتية للتشخيص المخبري عندما يركز على خطة مناسبة للرد السريع. لذلك فمن الممكن أن تجتذب المقاربة الأولى وتعمل على تعبئة موارد مالية إضافية للجهوزية في الحالات الطارئة حتى ولو قام صندوق الرد السريع بدعم نشاطات التخطيط وحسب.

المقاربة الثانية قابلة للتطبيق أيضاً حيث لا يقوم صندوق الرد السريع بدعم التخطيط للرد الطارئ طالما أن هناك وكالة عالمية أخرى مختصة تقدم الدعم المالي للتخطيط للرد الطارئ مع استمرار الصندوق في تأمين المعلومات اللازمة للتخطيط للرد الطارئ. ولا يمكن التفكير باللجوء إلى المقاربة الثانية دون هذا الارتباط بين الصندوق وباقي الوكالات المانحة لأنه سيكون هناك نقص في البيانات للتخطيط المالي والإداري اللازمة لصندوق الرد السريع وعملية تخصيص الأموال في الحالات التي يبدو فيها الرد الطارئ غير فعال وغير شفاف.

هذا ما يقودنا إلى التوصية التالية لإنشاء صندوق عالمي للرد الطارئ:

التوصية رقم 3

يجب أن يلقي التخطيط للرد الطارئ على تفشيات الأمراض الحيوانية تمويلاً مشتركاً من قبل الصندوق العالمي للرد السريع (المقاربة الأولى) أو من قبل وكالات عالمية مختصة أخرى (المقاربة الثانية). ويشير التحليل إلى مميزات المقاربة الأولى حيث يقوم صندوق الرد العالمي السريع مباشرة بالاشتراك في دعم التخطيط للرد الطارئ مما يسمح باستخلاص النتائج بسهولة بالتشاور بين البلدان المستفيدة وإدارة الصندوق. وهذا ضروري كي يتمكن الصندوق من وضع التخطيط المالي وإدارة الأعمال، ومن المرتقب أن تزيد هذا في شفافية العملية. والمقاربة الثانية قابلة للتنفيذ أيضاً مبدئياً إذا قامت وكالات عالمية بأخرى بتقديم الدعم المالي للتخطيط للرد الطارئ مع تقديم المعلومات اللازمة إلى صندوق الرد العالمي السريع عن التخطيط للرد الطارئ.

2- الرد الطارئ

إن الاجراءات العائدة للمرحلة الثالثة من دورة مكافحة المرض (الرد الطارئ) تتضمن التالي:
- جمع البيانات الأولية لتأمين أرقام صحيحة لأعداد الحيوانات المتلوفة والمحصنة أو المبالغ المدفوعة للتعويض على أصحاب المزارع مرفقة باجراءات الكشف والتدقيق المالي.

إن تحديد طبيعة إجراءات الرد الطارئ التي تستدعي الدعم المالي يمكن أن يكون لها ارتباط بموضوعات تحدد لها مسيرتها وهي التالية:

- تحديد طبيعة اجراءات الطوارئ ذات الأولوية؛
- تحديد مستوى الدعم المالي وامكانية وجود شروط للتمويل المشترك لاجراءات الطوارئ؛
- تحديد معايير حسن الأداء لاجراءات الطوارئ.

الإطار 2: أهم الاجراءات الخاصة بالرد الطارئ - بعد حدوث التفشي

الموارد البشرية:

- توظيف وإرسال فرق ميدانية متخصصة ومدربة

اجراءات المكافحة:

- الاتلاف (ويتضمن ذبح الحيوانات المصابة، التخلص من الجثث، التطهير.

- التعويض

- التحصين الطارئ (بما فيها شراء اللقاحات)

- اختبارات التشخيص والمتابعة

الاجراءات الإضافية:

- الإعلام

- حصر المرض

- الحجر الصحي (العزل)

- إنشاء المناطق الصحية (الخالية من المرض)

- مراقبة التنقلات الحيوانية (بما فيها مراقبة الحياة الفطرية - الحيوانات البرية)

اجراءات الطوارئ ذات الأولوية

إن المهمة الأساسية لإطار العمل المؤسسي العالمي لحفظ الصحة الحيوانية هو وضع معايير وخطوط توجيهية وقواعد للرد الطارئ في ظهور تفشيات مرضية. ولما كان صندوق الرد السريع جهاز للمساعدة المالية لا يقوم عادة بوضع المعايير وغيرها لكن يطلب منه استخدام هذه المعايير والخطوط التوجيهية والقواعد في مهمتين الأولى وضع تخطيط مناسب للرد الطارئ قبل حدوث التفشيات والثانية تحديد اجراءات الطوارئ ذات الأولوية بعد حدوث التفشيات لمرض معين.

وتحتم الإدارة المالية لصندوق الرد السريع بقيادة لجنته الإدارية أن يكون هدفها وضع ثلاث فئات من الاجراءات المصنفة التي يمكن توصيفها لدعم مكافحة كل مرض على حدة وهي:

1- اجراءات الرد الطارئ المؤهلة لتلقي الدعم الدائم،

2- اجراءات الرد الطارئ المؤهلة لتلقي الدعم الدائم فقط ضمن شروط خاصة.

3- اجراءات الرد الطارئ غير المؤهلة لتلقى أي دعم.

يساعد هذا التصنيف في توضيح الأمور بالنسبة للأطراف التي تطلب الدعم، كما يفيد في حسن إدارة الصندوق. كما يساعد في اجراء تقييم أفضل للموارد المطلوبة في حال ظهور تفشٍ وبائي واعطاء توجيهات هامة عند وضع الخطط الخاصة بالرد الطارئ

وكلفتها من قبل الدول المرشحة للاستفادة من الصندوق. وعملية التصنيف للإجراءات المرشحة لتلقي الدعم لمكافحة كل تفشٍ بعد حدوثه ستزيد من وضوح الرؤية لكنها أيضاً تزيد جهود الإدارة وتقلل من إمكانية احتساب الموارد المطلوبة. يقودنا هذا إلى التوصية التالية عند انشاء صندوق الرد العالمي الطارئ:

التوصية رقم 4

- يجب توصيف فئات إجراءات الرد الطارئ المرشحة لتلقي دعم صندوق الرد العالمي على التفشيات الوبائية وفقاً لكل مرض مختار للمكافحة، وأن يشار فيها إلى خطة الرد الطارئ لبلد محدد وفقاً للتصنيف التالي:
- اجراءات تستحق الدعم الدائم.
- اجراءات تستحق الدعم ضمن شروط محددة فقط.
- اجراءات لا يوصى بدعمها مطلقاً.

مستوى الدعم وشروط التمويل المشترك:

هناك أسباب عدة تدعو إلى الالتزام تماماً لشروط الدعم المشترك (مساعدات مادية أو عينية) لإجراءات الرد الطارئ بتمويل من أطراف مانحة خارجية كالتالي:

- شرط التمويل المشترك مقارنة تقليدية تستخدمها صناديق عالمية أخرى كما في قطاع التأمين للحد من مخاطر الاحباط المعنوي. فإذا أردنا مثلاً أن نعوض على المزارعين بواسطة تمويل تقدمه أطراف مانحة خارجية فقط، فيمكن للحكومة المستفيدة أن تلجأ لتضخيم مبالغ التعويض المدفوعة عن ائتلاف الحيوانات لأغراض سياسية. وهذا ما لا يحدث عادة في حال توجب على الحكومات المستفيدة دفع جزء من التعويضات من ميزانيتها الخاصة.
- إن شرط التمويل المشترك يؤمن امتلاك البلد المستفيد لوسائل الرد الطارئ (وفقاً للشرط التوجيهي السابع).
- يخفض مبدأ التمويل المشترك من القيمة الاجمالية للمساعدات المطلوبة، أو يسمح بدعم مزيد من الاجراءات خلافاً للحالات التي لا يطبق فيها هذا المبدأ،
- من جهة أخرى هناك أسباب للتخوف من مبدأ التمويل المشترك مرتبطة بالنظرة العملية إلى تطبيق شرط كهذا كالتالي:
- يؤدي مبدأ التمويل المشترك إلى مزيد من الأعباء الإدارية لأن مساهمة الدولة المستفيدة تقتضي جمع الوثائق والتدقيق المالي. وهذا ما يزيد في تكاليف الاجراءات المنفذة.
- ربما دفع مبدأ التمويل المشترك الحكومات المستفيدة إلى رفض كامل للمساعدات الخارجية وخاصة في حال الدخل المتدني للبلدان، مما يؤدي إلى توسع رقعة انتشار المرض مع كل ما يسببه من مخاطر وتكاليف باهظة.

مقابل ذلك هناك مخاوف مرتبطة بإمكانية زيادة الأعباء الإدارية للبلدان المرشحة للاستفادة وتأخير محتمل للرد الطارئ ونقص في الموارد، فهل يمكن معالجة هذه القضايا ببعض الطرق المناسبة؟

زيادة الأعباء الإدارية: هو أحد المخاوف الرئيسية، و تشير تجارب برامج التمويل المشترك لمكافحة الأمراض وتكاليفها في بعض الأحيان إلى بروز أعباء إدارية ضخمة للحكومات المستفيدة ناتجة من التمويل المشترك لاجراءات الرد الطارئ وهذا عائد بدرجة كبيرة إلى تطبيق مبدأ التمويل المشترك. فضمن إطار الاتحاد الأوروبي يمول "الصندوق البيطري" 50% من تكاليف التفشيّات المرضية التي حدثت وفقاً للوثائق المقدمة من قبل الحكومة المستفيدة. ومن الواضح أنه ليس سهلاً القيام بالتدقيق المالي بالمصروفات الجارية لعدد كبير من الشركات الخاصة المتعاقدة لعمليات تطهير عدة مزارع موبوءة ضمن منطقة التفشي في بلد معين. ويمكن تحديد شروط التمويل المشترك بعبارات أبسط بكثير. فبعض الاجراءات التي يمولها صندوق الرد الطارئ لا تتطلب مشاركة الحكومة المستفيدة بالتمويل نقداً بل باللوازم العينية كإرسال فرق ميدانية لعملية إعدام الحيوانات الموبوءة. ويبدو هنا، أن الوثائق المتعلقة بعملية إعدام الحيوانات وعدد العاملين يمكن أن توفر الأسباب الموجبة لاستيفاء شروط التمويل المشترك. كما أن توفير العاملين والأماكن اللازمة لإدارة عمليات الرد الطارئ محلياً كفيل بمعالجة الأمور في حال حدوث تفشٍ مرضي، وهذه مساهمة عينية للجهوزية الطارئة وعملية الرد التي يسهل الاشراف عليها في ظروف كهذه.

في الحالات الأخرى التي يطلب فيها من الدولة المستفيدة المشاركة في التمويل للتعويض على المربين مثلاً، تتطلب عملية دفع التعويضات ابراز الوثائق والتدقيق في الأرقام مما يمثل أعباء إضافية لتحضير الوثائق ومراجعة شروط التمويل المشترك أقل أهمية. ويبدو في جميع الأحوال أن الأمر الأكثر أهمية هو أن مساهمة صندوق الرد السريع وشروط التمويل المشترك يجب أن يوضع لها توصيف مفصل ومسبق في خطة الرد الطارئ للبلد المعني لزيادة الشفافية وضبط الانفاق.

يحصل في بعض الأحيان تأخر في تنفيذ اجراءات الرد الطارئ بسبب شروط التمويل المشترك. وهذا ما يمكن معالجته بطريقتين: المقاربة الأفضل هي التأكيد على الجهة التمويلية للجهوزية في تحضير وضع الخطوط العريضة لصناديق وطنية خاصة للطوارئ من أجل تغطية ما هو متوقع أن يطلب من الدوائر الحكومية ضمن إطار التمويل المشترك. وهذا ما يخفف من أسباب التأخر في التنفيذ كما يسهل وضع خطة وطنية من قبل الدولة وامتلاك أفضل لوسائل العمل. والاختيار الآخر أن يقوم صندوق الرد السريع في بعض الأحيان بدفع مبالغ مقدمة بصفة قرض إلى الحكومة بدل مساهمتها بشكل قرض وبشروط محددة سلفاً بالنسبة لإعادة القرض وبالفائدة المطبقة في حالات كهذه، وفي الحالتين لا تتأخر اجراءات الرد السريع، كما يمكن الالتزام بمتطلبات التمويل المشترك.

إن النقص المحتمل وجوده في الأموال المطلوبة من الحكومة المستفيدة يمكن معالجته بألية مشابهة. فإذا كان البلد المستفيد قادراً مبدئياً على المشاركة في تمويل اجراءات الرد السريع، فإن القرض المقدم من قبل الصندوق العالمي للرد السريع لقيمة مشاركة الحكومة يجب أن يعاد للصندوق في الموعد المتفق عليه. وفي حال اعتقاد المجلس الإداري للصندوق أن الدولة المعنية ليست قادرة

على رد القرض بكامله استناداً إلى الشروط الموضوعية (خاصة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض) فمن الممكن في الحالات الاستثنائية تحويل هذه القروض إلى هبات (غير مدفوعة لاحقاً).

هذا ما يقودنا إلى التوصية التالية من أجل إنشاء الصندوق العالمي للرد الطارئ كالتالي:

التوصية رقم 5:

يجب أن تكون جميع اجراءات الرد الطارئ التي يمولها الصندوق العالمي للرد السريع مبدئياً ذات تمويل مشترك يدفعه البلد المستفيد إما نقداً أو بشكل تقديمات عينية. وتختلف شروط التمويل المشترك مع تصنيفات الرد الطارئ لزيادة توضيح الأمور والحد من العبء الإداري المتمثل بتوفير الوثائق والتدقيق المالي. وفي حال نقص مؤقت في واردات البلد يستطيع صندوق الرد العالمي السريع إعطاء سلفة بدل مساهمة البلد المستفيد في التمويل المشترك بشروط محددة مسبقاً بالنسبة لفترة رد السلفة والفوائد المترتبة عليها أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض فيمكن اعفاء البلد المستفيد من التمويل المشترك كلياً أو جزئياً بشكل منفرد وقرار يوافق عليه مجلس إدارة الصندوق.

مؤشرات حسن الأداء لاجراءات الرد الطارئ

يعتبر الرد الطارئ مرحلة من مجمل مراحل مكافحة الأوبئة.

لذلك يجب أن يكون هناك تحديد لطول الفترة الزمنية التي يقدم خلالها الصندوق أي دعم مالي للبلد المستفيد لاتخاذ اجراءات محددة. والسؤال هنا هل يجب إبداء التساهل حيال مدة الدعم لاتخاذ اجراءات محددة أم لا؟ هناك أمثلة على تحديد متشدد لفترة الدعم. فالأموال التي تلقاها «الصندوق المركزي للرد الطارئ» UN CERF (الأمم المتحدة) بشكل هبات من أجل الرد السريع يجب أن تعرف خلال ثلاثة أشهر فقط. وهذا يتوافق مع أهداف UN CERF الذي ليس من المفترض أن يقوم بعمل وكالات التمويل المعروفة، بل التخفيف من التفاوت والتأخير الحاصل في نظام المساهمات المالية بتأمين مبالغ صغيرة للأعمال الإنسانية الضرورية الطارئة خلال الثلاثة أشهر الأولى لبدء الأزمة الوبائية المفاجئة. وأن تحديد مدة المساعدات له بعض الحسنات كإعطاء المحفزات للقيام برد سريع ودعوة أطراف مانحة أخرى للتمويل. ومن جهة أخرى لما كانت عملية الرد الطارئ على تفشي الأمراض الحيوانية معقدة فمن الصعب جداً وضع فترة زمنية محددة وخاصة أن عدد المنظمات وبرامج الدعم المخصصة للميدان الحيواني محدودة بالمقارنة مع مجالات العمل الإنساني. وفي العديد من الحالات لا نجد منظمة أخرى مستعدة لسد النقص الحاصل في صندوق الرد العالمي السريع. وإذا ما تم تحديد فترة زمنية واحدة لدعم جميع أنواع اجراءات المكافحة فسوف ينتهي الأمر بوضع قيود اعتبارية بينما تقضي أهم شروط الدعم أن نعلم إذا لاقى أعمال المكافحة النجاح المنتظر.

يوصي في هذا الموضوع إذاً وضع مؤشرات لحسن الأداء لخطة الرد الطارئ على تفشيات أمراض محددة في بلد معين، وأفضل أداة لتقييم الأداء برنامج OIE المسمى أداء، رؤية، استراتيجية PVS الذي يتضمن جميع المؤشرات اللازمة لحسن الأداء، من هذه المؤشرات النسبة المئوية لمربي الحيوانات المتضررين بسبب اجراءات اتلاف قطعانهم الذين تم تعويضهم ضمن فترة محددة. ومن المستحسن أن يتفق مسبقاً بين الصندوق والبلد المستفيد على مؤشرات حسن الأداء وأن يقوم الصندوق بعملية الاشراف على التنفيذ. هذا ما يمكن أن يمثل قاعدة لاستمرارية صندوق الرد السريع في المساعدة بعد الرد الطارئ الأولى. كما أن المؤشرات المتفق عليها مسبقاً يجب أن تعكس أيضاً واجبات البلدان المستفيدة كأعضاء في المنظمات ذات الصلة كـ OIE، ومن أجل التقليل من احتمال زيادة انتشار الأوبئة الحيوانية، بالإضافة إلى الحؤول دون اختلال حركة التجارة الخارجية قدر الإمكان باعتماد الاجراءات اللازمة، ومن بين المؤشرات الأمور التالية:

- درجة التعاون مع المؤسسات العالمية ذات الصلة كـ OIE و FAO مثال التأخر الحاصل بين وقوع إصابات مشبوهة عائدة لمرض معين وتاريخ الابلاغ الوبائي الذي تقوم به الدول المعنية ورغبتها في طلب المعونة الفنية الخارجية من المنظمات المذكورة،
 - شدة الاجراءات الصحية المطبقة لمكافحة/ استئصال المرض في أقصر فترة ممكنة كما يفهم مثلاً من الدرجة التي يتم فيها تطبيق الرد الطارئ المتفق عليه مسبقاً.
- هذا ما يقودنا إلى التوصية التالية من أجل إنشاء صندوق للرد العالمي الطارئ:

التوصية رقم 6: يجب أن تحدد الخطط الوطنية للرد الطارئ على تفشيات بعض الأوبئة الحيوانية مؤشرات الأداء الحسن في تطبيق اجراءات طارئة محددة.

يجب أن يتم مسبقاً الاتفاق بين البلد المستفيد وصندوق الرد العالمي السريع على مؤشرات حسن الأداء ويشكل قاعدة لاتخاذ القرارات اللازمة باستمرار الدعم المالي للصندوق بعد فترة الرد الطارئ الأولى. كما يجب أن تعكس المؤشرات واجبات البلدان المستفيدة كأعضاء في المنظمات المعنية كـ المنظمة العالمية للصحة الحيوانية من أجل الحد من مخاطر انتشار الوبئة الحيوانية، عبر الابلاغ المبكر عن الإصابات المرضية المشبوهة.

البلدان المرشحة للاستفادة من تقديمات الصندوق

يجب أن يركز الصندوق العالمي للرد السريع على البلدان النامية والمتوسطة النمو. كما يجب أن يساهم مبدئياً في تحسين حالة الجهوزية للطوارئ في البلدان المرشحة للاستفادة من دعم الصندوق. ومن الآليات التي يمكن اعتمادها لتحقيق هذا الهدف وضع معايير لترشيح البلدان التي ترغب في الحصول على الدعم المالي للصندوق. ويمكن استخدام خمسة معايير للاستفادة من الدعم كالتالي:

- أن يقدم البلد خطة وطنية للرد الطارئ موضحاً مراحل المكافحة مع تقدير للتكاليف وتحديد للأمراض الواجب مكافحتها بوجود صناديق وطنية مخصصة للتمويل المشترك المستقطع من الميزانية العامة لتنفيذ خطط الرد الطارئ في البلدان التي تستطيع المساهمة في تمويل جهوزيتها للطوارئ وإجراءات الرد وللمكافحة الوبائية؛
- أن يعتمد البلد آلية للتعويض على المتضررين تؤهله لتلقي دعم الصندوق ودفع التعويضات لأصحاب القطعان.
- أن يكون البلد قد أجرى تقييماً لسلطاته البيطرية ووضع استراتيجية وطنية لتحسين الخدمات البيطرية وسد النواقص التي تم تحديدها؛
- وجود هيئة محلية لإدارة أعمال المكافحة الطارئة تستطيع تنسيق إجراءات الرد على أي تفشٍ وبائي (أما لمكافحة الأوبئة الحيوانية أو لحالات الطوارئ بشكل عام)؛
- تقدير للحد الأعلى لمستوى النمو في بلد معين كمعدل دخل الفرد أو أي مؤشر مشابه آخر.

يبدو معيار وجود خطة وطنية مسبقة للرد الطارئ عنصراً في غاية المهمة وصالحاً من الناحية العملية لتأهيل البلدان المرشحة للاستفادة. وهو شرط مسبق ليس فقط لتأمين رد فعال وتحقيق النتائج المرجوة فقط، بل كذلك لجلاء الأمور بالنسبة لعمل الصندوق العالمي للرد السريع. أما البلدان التي تستطيع المشاركة في التمويل فالمعيار الإضافي المتمثل في وجود صندوق وطني للطوارئ يمكن أن يسهل ويدعم عملية وضع خطة وطنية للطوارئ وامتلاك آلية الرد الطارئ.

إن معيار وجود آلية وطنية للتعويض من أجل الاستفادة من دعم عملية التعويض على المتضررين يركز على أفضل التقاليد المتبعة في هذا السبيل. كما يؤكد هذا المعيار على امتلاك البلد لآلية التعويض ويزيد الشعور بالمسؤولية ويدعم عملية التخطيط للتدخل قبل وقوع الأزمات. وتوجد هذه الآلية عادة في البلدان التي تملك قطاعاً حديثاً للإنتاج الحيواني، وتكون الدولة مسؤولة عن هذه الآلية وكذلك اتحادات مربي الحيوانات إلى حد ما حيثما وجدت. ولا يجدر بالصندوق العالمي للرد السريع تقديم الدعم المالي لأية خطة تعويض مؤقتة.

إن آلية PVS لتقييم السلطات البيطرية تطبق في كل بلد على حدة. ونجد في الواقع أن عدداً من البلدان الأعضاء في الـ OIE لا يمتلك أية معايير عند المستوى الأدنى للسلطات البيطرية مما يزيد في مخاطر اندلاع التفشيات الوبائية وعرقلة التجارة الدولية. وقد وضع برنامج التقييم PVS خصيصاً لمساعدة الدول الأعضاء في تقييم سلطاتها البيطرية وسد النواقص. ويبدو لنا أن معيار إجراء تقييم للسلطات البيطرية ووضع استراتيجية لسد النواقص هو معيار جيد لاختيار البلدان المرشحة للاستفادة من دعم الصندوق العالمي للرد السريع وخاصة في الحالات التي يتم فيها تقييم السلطات البيطرية بتمويل من الخارج.

إن المعيار الخاص بوجود هيئة وطنية لإدارة أعمال الطوارئ هو عملي وضروري فهذه الهيئة تقوم بتنسيق أعمال المكافحة لدى اندلاع التفشيات الوبائية أو في حالات الطوارئ الهامة. ولهذه الهيئة المقدرة على زيادة فعالية الرد، كما تساهم في وجود

مركزية إدارية أثبتت أهميتها في مكافحة انفلونزا الطيور مثلاً. كما أنها تمكن البلد المستفيد من امتلاك الخبرة في الرد الطارئ وتأمين التمويل المشترك بشكل تقديرات عينية وتوفير اليد العاملة والمباني اللازمة للهيئة الإدارية.

بنهاية الأمر هناك حاجة لمعيار يربط الدعم المالي بمستوى الدخل الوطني للبلد المستفيد لأنه ليس من أهداف الصندوق العالمي للرد السريع تمويل أعمال الرد الطارئ في البلدان المتقدمة التي تملك سلطات بيطرية رفيعة المستوى والوسائل الكافية للقيام بأعمال مكافحة الطائفة. ويجب هنا تحديد المستوى الأعلى للدخل في البلدان المرشحة للاستفادة بطريقة واضحة لاستهداف البلدان الأكثر حاجة للدعم المالي دون استبعاد بلدان أخرى تحتاج إلى دعم الصندوق العالمي لتحقيق الأهداف المرجوة. ويعتبر هذا الموضوع ذات أهمية لطريقة عمل الصندوق العالمي GERFAE لأن معرفة المستوى الأعلى للدخل يؤدي إلى تحديد أكبر عدد من البلدان المرشحة للاستفادة والتنوّ بالخسائر التي سيعوضها الصندوق.

إن المعيار المذكور أعلاه يمكن أن يطبق على البلدان التي ترغب في تلقي الدعم المالي للقيام بإجراءات الرد السريع. وإن معيار الاستفادة من الدعم لوضع خطة الجهوزية الطائفة بموجب المقاربة الأولى يكشف ليس فقط عن احتمال وجود خطة وطنية للطوارئ والإدارة المناسبة لها بل يكشف أيضاً عن مدى التزام البلد المستفيد بالتطبيق.

التوصية رقم 7: يوصي بأنه على البلدان الراغبة في تلقي الدعم المالي من الصندوق العالمي للتدخل السريع تطبيق مجموعة من المعايير للاستفادة من الدعم وهي:

- امتلاك خطة مسبقة وجاهزة مع تقدير لتكاليف الرد السريع لأضرار محددة، وصندوق وطني للطوارئ من أجل تمويل مشترك لإجراءات مكافحة،
 - امتلاك آلية جاهزة للتعويض صالحة للاستفادة من الدعم المالي لدفع التعويضات لأصحاب القطعان المتضررة.
 - اتمام اجراء تقييم للسلطات البيطرية بواسطة آلية PVS ووضع استراتيجية وطنية وتنفيذها لتحسين الخدمات البيطرية وسد النواقص التي تم التعرف عليها.
 - وجود إدارة للطوارئ تستطيع تنسيق أعمال مكافحة عند اندلاع أي تفشٍ وبائي.
- وهناك أخيراً حاجة لوجود معيار للحصول على الدعم المالي، وهو مرتبط بمستوى الدخل الوطني للبلدان المستفيدة، مع تحديد واضح للحد الأعلى لهذا الدخل بهدف تسمية البلدان ذات الدخل المتدني جداً والأكثر حاجة للدعم، مع عدم استبعاد البلدان التي يمكن أن يحقق فيها الدعم المالي للصندوق نتائج هامة في مكافحة.
- يمكن في الحالات الاستثنائية وبقرار من مجلس إدارة الصندوق العالمي للرد السريع تمويل إجراءات الرد السريع بدرجة محدودة في البلدان ذات الدخل المنخفض والتي لا تطبق المعايير المذكورة أعلاه

وضع آلية وطنية للتعويض

إن وضع آلية وطنية للتعويض على المتضررين هو أحد المعايير لاختيار البلدان الراغبة في الحصول على دعم مالي من قبل الصندوق العالمي للرد السريع GERFAE من أجل دفع التعويضات للمتضررين. أما بالنسبة للمسائل التنظيمية اللازمة لوضع آلية التعويض وتنفيذها فليس هناك نموذج عالمي مفضل للأخذ به. من هنا ضرورة التركيز على استخلاص المبادئ التنفيذية لآلية التعويض الوطنية دون النظر للمؤسسات المنفذة للعملية. ويجب أن تعمل آلية دفع التعويضات بالتعاون الكامل مع السلطات البيطرية لأن إجراءات الرد السريع لهذه السلطات متلازمة مع دفع التعويضات لتحقيق النجاح. لذلك يمكن اعتبار وجود آلية للتعويض جزءاً لا يتجزأ من بنية السلطات البيطرية؛ وأن واقع هذه السلطات والبنية الخاصة بقطاع التربية الحيوانية وتنوعها يؤديان إلى تحديد الشكل التنظيمي لآلية التعويض التي يمكن وضعها قيد التنفيذ بواسطة صندوق مركزي للصحة الحيوانية وصندوق إقليمي للصحة الحيوانية ضمن إطار الاتفاقيات المعقودة مع قطاع التربية الحيوانية إلخ... وإن الإدخال الرسمي لمربي الحيوانات في العملية - ممثلي اتحادات المزارعين مثلاً - يمكن أن يزيد في تقبل الآلية الوطنية لتعويض الأضرار وأدائها. كما يعتبر ضم أصحاب القطعان إلى عملية التعويض أفضل طريقة لتنفيذ المشاريع ذات التمويل المشترك لآلية تعويض الأضرار الناتجة عن انتشار الأوبئة الحيوانية محلياً. وهي أيضاً الطريقة الفضلى لوضع آلية للتعويض على المستوى الوطني تستخدم المؤسسات الموجودة على الأرض وتدخل هيئات الأطراف المعنية قدر الإمكان في العملية.

إن الحاجة إلى وجود ترابط قوي بين آلية التعويض والسلطات البيطرية الوطنية تنبع من عدة عناصر. أول هذه العناصر التخطيط للرد السريع لآلية التعويض التي يجب أن تستجيب لطلبات التعويض الطارئة، وهي مرتبطة مباشرة بخطة الطوارئ للسلطات البيطرية فيما يخص إعدام الحيوانات. والعنصر الثاني توفر البيانات الأولية المتعلقة بأصحاب الحيوانات/ مزارع التربية التي يمكن أن تعطي على أقل تقدير معلومات معقولة عن أعداد الحيوانات والفصائل الحيوانية الموجودة في إحدى مناطق البلد؛ وهي معلومات قيمة بالنسبة للسلطات البيطرية وآلية التعويض للبلد ضمن إطار التخطيط للطوارئ والرد السريع. والعنصر الثالث هو إجراءات المكافحة الحالية بما فيها إعدام الحيوانات بإشراف السلطات البيطرية ودفع التعويضات في الوقت المناسب، مما يتطلب التعاون والثيق من الناحية العملية. وأخيراً فإن وجود صندوق للطوارئ مقرون بمخصصات حكومية للاشتراك في تمويل إجراءات الرد السريع من الميزانية العامة هو أيضاً امر ضروري للسلطات البيطرية وعمل صندوق الدعم.

إن دفع التعويضات إلى أصحاب القطعان قد تسبب بمشكلات كبرى في الماضي، حتى أن برامج التعويض السيئة التنفيذ يمكن أن تقود إلى انتشار أوسع للوباء. لذلك يجب أن تعمل آلية التعويض على أساس مبادئ موضوعية مسبقاً تحول دون التسبب بوجود محفزات ضارة. من هنا ضرورة وجود قواعد للتعويض تكون معقدة في بعض الأحيان (تأخذ مثلاً بعين الاعتبار تبدل أسعار السوق). من جهة أخرى تعتبر البساطة والشفافية عنصراً هاماً لنجاح أي نظام للتعويض في البلدان النامية، كما تمثلان شرطاً أساسياً لامتلاك آلية التعويض وإشراك الأطراف المعنية. والصعوبة تكمن هنا في وضع قواعد لدفع التعويضات أقرب ما تكون

إلى البساطة، وتحديد الخطوات العملية قبل حدوث التفشي الوبائي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحوال السائدة محلياً. والدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الصندوق العالمي للرد السريع GERFAE هو المساهمة في تبادل أفضل الطرق المعتمدة في الميدان المعنية.

التوصية رقم 8 لوضع آلية للتعويض: يجب أن تكون آلية تعويض الخسائر على المستوى الوطني مناسبة للبنية التحتية للسلطات البيطرية الوطنية وانظمة الإنتاج الحيوان في البلد المعني. وإن إنشاء المؤسسة الخاصة بآلية تعويضاً لأضرار يقتضي فتح المجال أمام التعاون الوثيق مع السلطات البيطرية لأن عملية التعويض ركن أساسي للرد السريع. ويجب أن تنعكس عملية إنشاء آلية التعويض على المتضررين على المؤسسات الاجتماعية والسياسية والصناعية أيضاً من أجل تقبل أفضل للآلية والتخفيف من تكاليف التنفيذ. كما ويجب اللجوء إلى التفتيش المالي من قبل طرف مستقل لمنع التزوير.

مجمّل التعويضات المعطاة لأصحاب حيوانات التربية المنزلية

نجد في اللوحة أدناه ملخصاً للخطوط التوجيهية المعطاة من أجل التعويض على المزارع الصغيرة وأصحاب حيوانات التربية المنزلية، والتأكيد على كيفية اعطاء المحفزات لمختلف النشاطات الفردية للتقليل من أخطار تفشي الأوبئة.

أصحاب التربية المنزلية ضمن اتحاد للمنتجين مع تطبيق اجراءات السلامة الصحية	أصحاب حيوانات التربية المنزلية ضمن اتحاد للمنتجين	أصحاب حيوانات التربية المنزلية بعيداً عن مراكز الانتاج	
	مسجلة لدى اتحاد المنتجين التعويض ضمن إطار	غير مسجلة للتعويض الفردي	أوصاف المشاريع

	اتحاد المنتجين		
	تطبيق برنامج لتعويضات أكبر تعطى لاتحاد المنتجين مع ضرورة القيام بواجبات التسجيل	يتطلب اعطاء تعويضات أكبر فقط عبر وجود اتحاد للمنتجين	حوافز للتسجيل
90 % من قيمة الحيوان الوسطية	75 % من قيمة الحيوان الوسطية	60 % من قيمة الحيوان الوسطية	نسبة التعويض للحيوانات السليمة
دفع نصف التعويض المعطى للحيوانات السليمة للحيوانات ذات الإصابة الظاهرة - لا تعويض للحيوانات النافقة			نسبة التعويض للحيوانات المصابة
التعويض على أكبر عدد من الحيوانات للمربي الواحد			الحد الأعلى للتعويضات
تعويض ضمن إطار اتحاد المنتجين، أي حصة العضو من التعويضات المدفوعة للاتحاد تتوقف على حصة العضو من عدد الحيوانات التي أعدمت بغض النظر للحالة المرضية للحيوانات التي يملكها العضو، مما يجعل المحاسبة جماعية لأن مجموع التعويضات المدفوعة للجماعة تنخفض قيمتها مع ارتفاع نسبة حصة الحيوانات المريضة أو النافقة	الابلاغ الأول تعويض بنسبة 90 % من ثمن الحيوان الوسطي للحيوانات السليمة، نصف النسبة بالنسبة للحيوانات ذات الإصابة الظاهرة - لا تعويض للحيوانات النافقة		محفزات للابلاغ السريع عن الإصابات
دفع تعويضات أكبر عند تأمين مستوى أعلى للسلامة الصحية. التعويض المعطى للجماعة يولد مسؤولية جماعية تجاه الصحة الحيوانية لقطعان الجماعة.	محفزات لا مباشرة باعطاء محفزات عند تسجيل المؤسسة		المحفزات لاتخاذ اجراءات السلامة الصحية
محاسبة جماعية للتعويضات تستكمل بتطبيق الاجراءات المفروضة (أقل لجوءاً إلى دوريات الشرطة)	الحاجة إلى مرور دوريات للشرطة من أجل الالتزام بالاجراءات المفروضة		الالتزام بالاجراءات البيطرية المفروضة

التوصية رقم 7: يوصي بأنه على البلدان الراغبة في تلقي الدعم المالي من الصندوق العالمي للتدخل السريع تطبيق مجموعة من المعايير للاستفادة من الدعم وهي:

- امتلاك خطة مسبقة وجاهزة مع تقدير لتكاليف الرد السريع للأمراض محددة، وصندوق وطني للطوارئ من أجل تمويل مشترك لاجراءات المكافحة،
 - امتلاك آلية جاهزة للتعويض صالحة للاستفادة من الدعم المالي لدفع التعويضات لأصحاب القطعان المتضررة.
 - اتمام اجراء تقييم للسلطات البيطرية بواسطة آلية PVS ووضع استراتيجية وطنية وتنفيذها لتحسين الخدمات البيطرية وسد النواقص التي تم التعرف عليها.
 - وجود إدارة للطوارئ تستطيع تنسيق أعمال المكافحة عند اندلاع أي تفشٍ وبائي.
- وهناك أخيراً حاجة لوجود معيار للحصول على الدعم المالي، وهو مرتبط بمستوى الدخل الوطني للبلدان المستفيدة، مع تحديد واضح للحد الأعلى لهذا الدخل بهدف تسمية البلدان ذات الدخل المتدني جداً والأكثر حاجة للدعم، مع عدم استبعاد البلدان التي يمكن أن يحقق فيها الدعم المالي للصندوق نتائج هامة في المكافحة.
- يمكن في الحالات الاستثنائية وبقرار من مجلس إدارة الصندوق العالمي للرد السريع تمويل إجراءات الرد السريع بدرجة محدودة في البلدان ذات الدخل المنخفض والتي لا تطبق المعايير المذكورة أعلاه